

حالة المعابر في قطاع غزة

2013/8/31 - 2013/8/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال الفترة من 2013/8/1 وحتى 2013/8/31. ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار الذي دخل عامه السابع على التوالي. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 31 يوماً، وكانت كما يلي:

- شهد قطاع غزة خلال شهر أغسطس نقصاً في عدد من السلع الأساسية، كما شهد نفاذ معظم أنواع الوقود، وعدد من أصناف مواد البناء. ويتبين من الإحصائيات التي وثقها المركز، أن المواد التي تسمح لإسرائيل بدخولها من خلال المعابر التي تسيطر عليها، لا تسد أدنى احتياجات القطاع. فقد سمحت السلطات الإسرائيلية خلال شهر أغسطس بتوريد 5,185 شاحنة، بمعدل 167 شاحنة يومياً، ويمثل عدد الشاحنات التي سُمح بمرورها 29.3% من عدد الشاحنات التي كانت تُورد إلى القطاع قبل فرض الحصار، والبالغة 570 شاحنة يومياً.
- تشير إحصائيات المركز إلى أن معظم المواد التي وُردت إلى القطاع من خلال المعابر التي تسيطر عليها السلطات الإسرائيلية كانت استهلاكية، فيما ظل استيراد العديد من أصناف المواد الخام اللازمة لعملية التصنيع والإنتاج محظوراً، وقد اعتمد سكان القطاع خلال السنوات الماضية في سد احتياجاتهم الأساسية على السلع التي كانت تُورد عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية / المصرية، وقد تسبب فرض قيود على الواردات إلى قطاع غزة عبر الأنفاق في كشف زيف الادعاءات الإسرائيلية بشأن تخفيف الحصار المفروض على القطاع.
- نفذت خلال شهر أغسطس معظم أنواع الوقود من قطاع غزة، فيما استمرت أزمة غاز الطهي في جميع محطات القطاع، وأدى ذلك إلى تكديس آلاف اسطوانات الغاز، وذلك بسبب محدودية كمية الغاز التي سمحت السلطات المحتلة بتوريدها إلى القطاع، حيث بلغت خلال شهر أغسطس 3,274 طناً فقط، بمعدل يومي بلغ 105.6 طن فقط، وتعادل هذه الكمية 52.8% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.
- أدى تقليص توريد مادتي السولار والبنزين عبر الأنفاق إلى نفاذ الكميات الموجودة في المحطات، ما أدى إلى إغلاق معظمها لعدة أيام، وظل عدد محدود منها يعمل معتمداً على الكميات المُقلصة التي تُورد عبر الأنفاق، والكميات التي تسمح سلطات الاحتلال بتوريدها عبر معبر كرم أبو سالم، حيث سمحت خلال شهر أغسطس بتوريد 153,430 لتر سولار و1,488,876 لتر بنزين، وتعتبر هذه الكميات محدودة جداً قياساً باحتياجات القطاع، التي كانت تصل قبل قرار السلطات المحتلة في نوفمبر 2007 بتقليص كمية الوقود الواردة إلى القطاع، إلى نحو 350,000 لتراً من السولار و120,000 لتر بنزين يومياً.
- شهد قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً في أسعار كافة مواد البناء، ونفاذ بعضها من الأسواق، بسبب توقف توريدها عبر الأنفاق. ووفقاً لإحصائيات المركز فإن كمية الواردات من مادتي الأسمنت وحديد البناء، خلال شهر أغسطس، محدودة جداً، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية، حيث تم توريد 1,510 طن من مادة الأسمنت، و260 طن من حديد البناء، 41,780 طناً من مادة الحصى، ولا تتجاوز هذه الكميات 1.8% و0.4% و59.6% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة. ونظراً لاستمرار حظر توريد مواد البناء، كان سكان قطاع غزة يعتمدون خلال السنوات الماضية في مشاريعهم الإنشائية على مواد البناء الواردة من جمهورية مصر العربية عبر الأنفاق، ومع توقف توريدها عبر الأنفاق، تقلص العمل في معظم مشاريع البناء القائمة في القطاع، وتوقف تماماً في مشاريع إنشاء وترميم البنية التحتية.
- استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة بتصدير 3 شاحنات تحمل سلع زراعية طيلة شهر أغسطس، بينما كانت تصل صادرات القطاع قبل فرض الحصار الشامل على قطاع غزة إلى 150 شاحنة في اليوم الواحد.
- أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي معبر بيت حانون "إيريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 11 يوماً بشكل تام. وفتح المعبر جزئياً خلال باقي الفترة التي يغطيها التقرير، وسُمح بمرور 931 مريضاً من أصل 1,023 مريضاً قدموا طلبات عاجلة للعلاج في تلك المشافي. وقد عرقلت السلطات المحتلة سفر 92 حالة مرضية، من بينها 3 حالات رفضت لأسباب أمنية، فيما طلب



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

من 9 مرضى تغيير مرافقيهم، واضطر مريضان آخران لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 78 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية.

• أغلقت السلطات المحتلة معبر بيت حانون أمام تجار القطاع، ومنعتهم من الوصول إلى إسرائيل والضفة الغربية لمدة 11 يوماً. وسمحت خلال فترة التقرير بمرور 1,830 تاجراً فقط، بمعدل يومي لا يتجاوز 59 تاجر يومياً، ولا يمثل ذلك سوى نسبة 39.3% من متوسط عدد التجار الذين كان يسمح بتقلهم قبل يونيو من العام 2007، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً. وفي نفس الفترة سمحت السلطات المحتلة بدخول 17 صحافياً و48 دبلوماسياً و392 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

• سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر أغسطس، لـ 306 أشخاص فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 158 من ابنائهم في السجون الإسرائيلية، ويعتبر عدد الزيارات خلال هذا الشهر محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها الاتفاق الذي توصل إليه المعتقلون والسلطات الاسرائيلية في مايو 2012، والذي يتيح لكل معتقل زيارتين شهرياً، كل واحدة مكونة من شخصين، أي قيام 1760 فرداً من ذوي المعتقلين بزيارة 440 معتقلاً مرتين شهرياً (أي نحو 880 زيارة شهرياً).

• أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 14 يوماً جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. وقد كشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل، في وجههم منذ 7 أعوام.

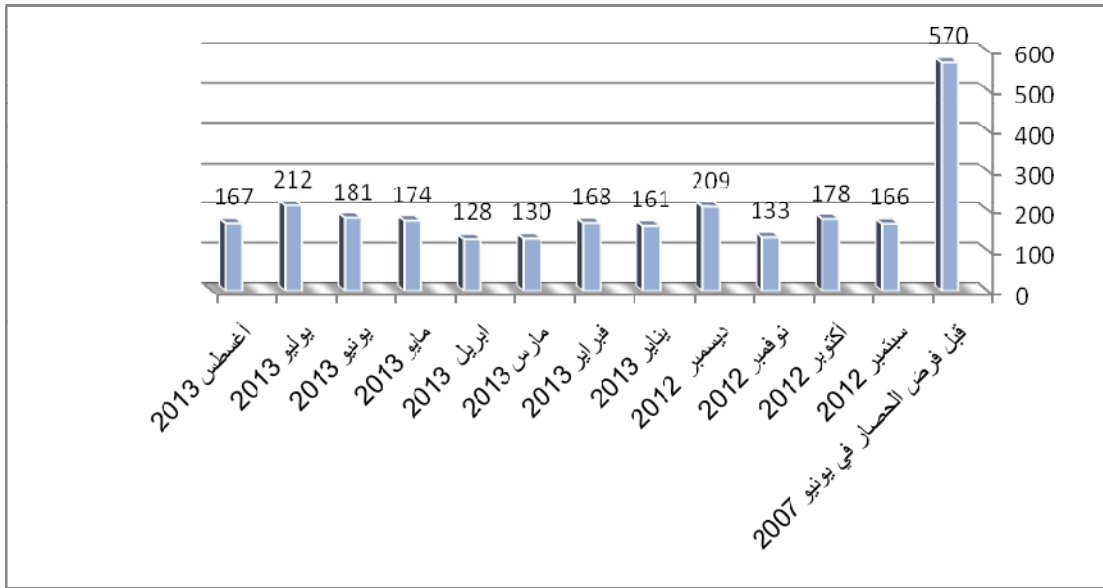
• أدى إغلاق معبر رفح لعدة أيام، واقتصار العمل فيه خلال أيام تشغيله على 4 ساعات يومياً فقط، إلى نتائج سلبية لحقت بسكان قطاع غزة، حيث علق المئات من المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المصرية والعالم بانتظار عودتهم إلى القطاع. كما احتجزت السلطات المصرية عشرات الفلسطينيين عدة أيام في ما تسمى بـ "غرفة الترحيل" داخل المطار، وذلك بانتظار فتح معبر رفح، وترحيلهم إلى القطاع. وداخل قطاع غزة حرم آلاف المواطنين بـ من السفر إلى الخارج، من بينهم مئات المرضى والطلبة وحملة الإقامات في البلدان المختلفة. وقد تمكن خلال الفترة التي يغطيها التقرير 5,063 مواطناً من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي، كما عاد إلى القطاع 6,181 مواطناً، فيما أعادت السلطات المصرية 113 مواطناً آخر.

• معبر كرم أبو سالم

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 11 يوماً (35.4% من إجمالي أيام الفترة)، وقد سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 5,185 شاحنة، بمعدل 167 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 29.3% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً¹.

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال العام الأخير مقارنة بعدها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	سبتمبر 2012	أكتوبر 2012	نوفمبر 2012	ديسمبر 2012	يناير 2013	فبراير 2013	مارس 2013	أبريل 2013	مايو 2013	يونيو 2013	يوليو 2013	أغسطس 2013
المعدل اليومي	570	166	178	133	209	161	168	130	128	174	181	212	167
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	100%	29.1%	31.2%	23.3%	36.7%	28.2%	29.4%	19.7%	22.4%	30.5%	31.7%	37.2%	29.3%



وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، غير كافٍ لتلبية كافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية ولا تلي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود منها، وفي أضيق نطاق.

كما استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير 3 شاحنات فقط محملة بسلع زراعية، وهي كما يلي: 720 كيلو نعنec، 720 كيلو توم، 432 كيلو بصل و480 شوال سعف نخيل.

¹ - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

جدير بالذكر أن إغلاق معبر المنطار² التجاري بتاريخ 2011/3/2، وهدم ما تبقى من منشآته مطلع يناير 2012، والاعتماد على معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري وحيد للقطاع، قد خلق مزيداً من العراقيل أمام حركة التجارة، وقد أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات للبضائع، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة، والتي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية.

• **توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع:** ما تزال السلطات المحتلة تفرض قيوداً على دخول السيارات إلى القطاع، ولا تسمح سوى بدخول 80 سيارة أسبوعياً فقط إلى القطاع. وقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر أغسطس، بإدخال 208 سيارة فقط، ويرجع انخفاض عدد السيارات التي دخلت القطاع إلى الإجراءات الإسرائيلية المعقدة والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال، بالإضافة إلى الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم. وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعاً جداً مقارنة بأسعارها في الضفة الغربية.

• الوقود والمحروقات

أدى منع سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 11 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلى استمرار أزمة غاز الطهي التي يعانيها قطاع غزة منذ أكثر من 8 شهور، وما زال المواطنون بحاجة لعدة أسابيع حتى يتم تعبئة أسطوانة غاز واحدة تسد احتياجاتهم الأساسية. وقد بلغت كمية الغاز التي سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتوريدها إلى قطاع غزة خلال شهر أغسطس 3,274 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 105.6 طن فقط. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 52.8% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.

وقد صرح السيد محمد العبادلة، عضو مجلس إدارة جمعيات أصحاب محطات البترول والغاز في قطاع غزة، أن الأزمة الشديدة في غاز الطهي التي يشهدها قطاع غزة ناتجة عن العجز اليومي الناجم عن الفرق في كمية واردات الغاز التي تسمح سلطات الاحتلال بدخولها إلى القطاع وبين كمية الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع. وأضاف العبادلة أن كمية العجز تبلغ نحو 100 طن يومياً، وتزداد هذه الكمية نتيجة الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي³.

² - أنشئ معبر المنطار عام 1995، وبحسب اتفاقية المعابر المبرمة في نوفمبر 2005، فإن القدرة التشغيلية لهذا المعبر تسمح بتصدير 400 شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد 600 شاحنة يومياً من احتياجات القطاع من السلع والبضائع. ويتميز المعبر بوجوده داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، والتي جرى تدميرها خلال العدوان الحربي الأخير على غزة أواخر العام 2008 وأوائل العام 2009، ما كان يسهل حركة التجارة الواردة والصادرة. وكان المعبر يعتبر قبل إغلاقه أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

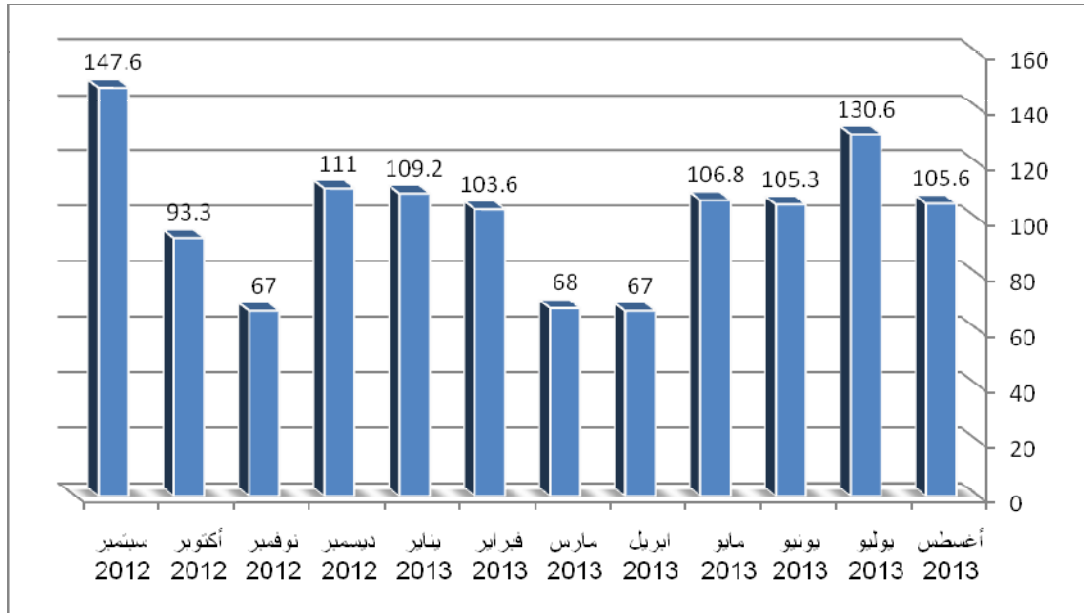
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
أغسطس 2013	105,6	%52.8
يوليو 2013	130,6	%65.3
يونيو 2013	105,3	%52.6
مايو 2013	106,8	%53
أبريل 2013	67	%33.4
مارس 2013	68	%34
فبراير 2013	103,6	%51.8
يناير 2013	109,2	%54.6
ديسمبر 2012	111	%55.5
نوفمبر 2012	67	%33.5
أكتوبر 2012	93,3	%49.2
سبتمبر 2012	147,6	%73.1
الاحتياجات الفعلية	200	%100

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

شكل يوضح كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير



في نفس السياق، سمحت سلطات الاحتلال، خلال فترة التقرير، بتوريد 153,430 لتر سولار، 1,488,876 لتر بنزين. جدير بالذكر أن هذه الكميات محدودة جداً قياساً باحتياجات سكان قطاع غزة، الذي كانت تصل إلى نحو 350,000 لتر من السولار و120,000 لتر بنزين يومياً، وذلك قبل قرار السلطات المحتلة في نوفمبر 2007 بتقليص كمية الوقود الواردة إلى القطاع. وقد اعتمد سكان قطاع غزة في تغطية احتياجاتهم خلال السنوات الماضية على كميات البنزين والسولار التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية. وقد أدى تشديد السلطات المصرية القيود على عمل الأنفاق إلى تقليص توريد مادي السولار والبنزين إلى قطاع غزة، وبالتالي نفاذ الكميات الموجودة في المحطات، ما أدى إلى إغلاق معظمها لعدة أيام، وظل عدد محدود منها يعمل معتمداً على الكميات المُقلصة التي تُورد عبر الأنفاق.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

كما أدى تقليص الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء، الذي يدخل إلى قطاع غزة عبر الأنفاق، إلى تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة. وقد أكد المهندس أحمد أبو العمرين، مدير مركز المعلومات في سلطة الطاقة بغزة، في تصريحات صحفية أن تشغيل محطة توليد الكهرباء يتم حسب الوقود المتوفر من خلال الأنفاق، وفي ظل تقليص الوقود، على أثر تشديد القيود على عمل الإنفاق، تم تقليص ساعات عمل المحطة، وقد نجم عن ذلك ازدياد ساعات انقطاع التيار الكهربائي عن سكان القطاع، بحث أصبح 8 ساعات وصل و8 ساعات قطع، مع استمرار فترة القطع الليلية فترة كاملة، نظراً لوجود نقص مضاعف في التيار الكهربائي⁴.

• مواد البناء

فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي حظراً على توريد كافة مواد البناء إلى قطاع غزة في يونيو 2007، وتسبب ذلك في ارتفاع كبير جداً في أسعار كافة مواد البناء، ومن ثم نفاذها نهائياً من الأسواق، ونجم عن ذلك توقف كافة مشاريع البناء، بما في ذلك المباني السكنية. وفي يونيو 2010، وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من مواد البناء لصالح المشاريع التي تشرف عليها المنظمات الدولية، فيما استمر الحظر سارياً على توريد مواد البناء للقطاع الخاص. وبتاريخ 2012/12/31، أعلنت سلطات الاحتلال عن سماحها بتوريد مواد البناء لصالح القطاع الخاص، غير أن الوقائع على الأرض تشير إلى استمرار حظر توريد الاسمنت وحديد البناء، والسماح بدخول مادة الحصة فقط لصالح القطاع الخاص.

ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، فقد ظلت كمية الواردات من مادتي الاسمنت وحديد البناء، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، محدودة جداً، ولم تتغير، ولا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية، حيث تم توريد 1,510 طناً من مادة الاسمنت، و260 طن من حديد البناء، 41,780 طناً من مادة الحصة، ولا تتجاوز هذه الكميات 1.8% و0.4% و59.6% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية وكمية محدودة من الحصة لصالح القطاع الخاص. كما سمحت السلطات المحتلة خلال نفس الفترة بتوريد كميات أخرى من لوازم بناء، أدوات سباكة، السيراميك والرخام.

ويعتمد سكان قطاع غزة منذ نحو 3 أعوام في مشاريعهم الإنشائية على مواد البناء الواردة من جمهورية مصر العربية عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية - المصرية، ومع توقف توريد مواد البناء منذ شهر يونيو الماضي من خلال الأنفاق، تقلص العمل في معظم مشاريع البناء القائمة في القطاع، وتوقف تماماً في مشاريع إنشاء وترميم البنية التحتية.

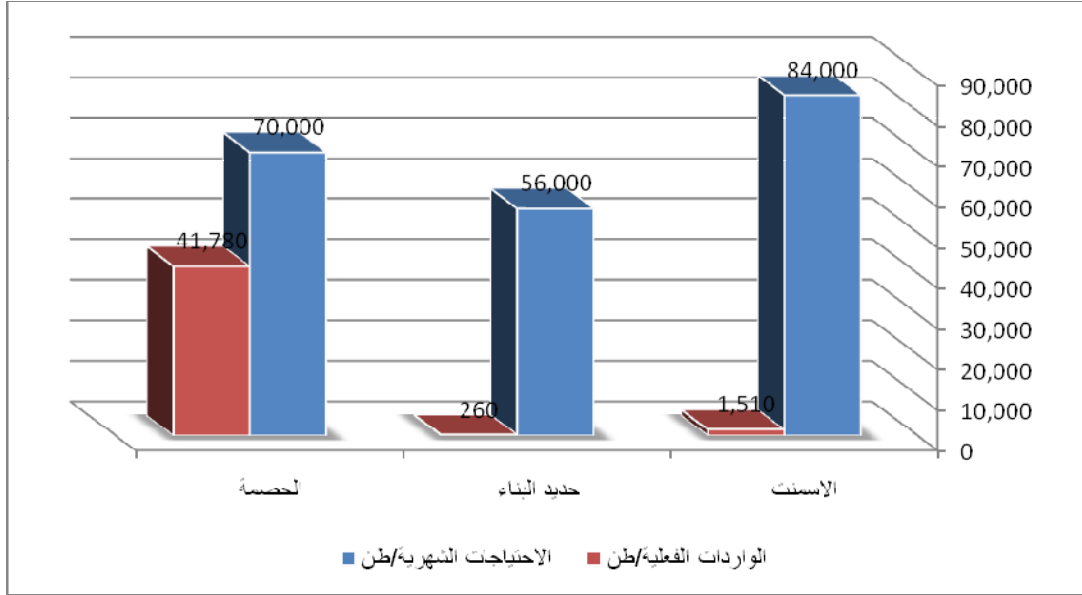
جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال شهر أغسطس

البيان	الاسمنت	حديد البناء	الحصة
الاحتياجات الشهرية/طن	84,000	56,000	70,000
الواردات الفعلية/طن	1,510	260	41,780
النسبة المئوية	1.8%	0.4%	59.6%

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

⁴ - تصريحات صحفية للسيد أحمد أبو العمرين، مدير مركز المعلومات في سلطة الطاقة- غزة، بتاريخ 2013/8/31.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS



المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (إيريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: (1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ (2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ (3) الصحفيون الأجانب؛ (4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ (5) التجار ورجال الأعمال و(6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 11 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

ووفقاً لنفس المصادر، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 1,023 طلباً. وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 931 طلباً، وتمكن المرضى من السفر لتلقي العلاج في المشافي المحولين لها برفقة مرافقيهم، وقد عرقلت تلك السلطات سفر 92 حالة مرضية بحجج مختلفة. فقد رفض 3 مرضى بحجج أمنية، فيما طلب من 9 مرضى تغيير مرافقيهم، واضطر مريضان آخرين لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 78 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية.

وتواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحفيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 17 صحفياً، 48 دبلوماسياً، و392 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقه العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 11 يوماً، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 1,830 تاجراً فقط، بمعدل يومي 59 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً⁵.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر أغسطس)، لـ 306 أشخاص فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 158 من ابنائهم في السجون الإسرائيلية، وذلك على 4 دفعات، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر يوليو

الدفعة	التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
الأولى	2013/8/5	49	9	23	سجن إيشل
الثانية	2013/8/12	84	17	43	سجن نفحة
الثالثة	2013/8/19	79	15	44	سجن رامون
الرابعة	2013/8/26	94	22	48	سجن نفحة

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر أغسطس محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للاتفاق يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 440 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 880 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 158 زيارة فقط. وينسحب هذا أيضاً على عدد افراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 306 شخصاً، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1760 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتتين شهرياً.

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

يشار إلى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، ويحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم أو الزوجة أو الأبناء (منذ مطلع شهر مايو)، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أيًا منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 14 يوماً جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء، منها 4 أيام بسبب إجازة عيد الفطر. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل، في وجههم منذ 7 أعوام. ونجم عن إغلاق معبر رفح حرمان 1.7 مليون فلسطيني من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى القطاع.

ووفقاً لمتابعات المركز، فإن المئات من المواطنين الفلسطينيين علقوا في الأراضي المصرية بانتظار عودتهم إلى القطاع، من بينهم عشرات المرضى. ومن بين العالقين أيضاً مئات العائلات الفلسطينية المقيمة في الخارج، ووصلت إلى مصر بهدف التوجه إلى القطاع لزيارة الأهل، ومئات الطلبة الفلسطينيين الدارسين في جامعات الخارج، وكانوا في طريقهم للعودة إلى القطاع، لقضاء إجازاتهم بين ذويهم.

وازدادت المأساة الإنسانية تفاقمًا مع احتجاز السلطات المصرية لعشرات الفلسطينيين عدة أيام في ما تسمى بـ "غرفة الترحيل" داخل المطار، وذلك بانتظار فتح معبر رفح، وترحيلهم إلى القطاع، وعاش المحتجزون داخل غرفة الترحيل في ظل أوضاع غير إنسانية. كما مُنع المئات من الفلسطينيين المتواجدين في دول العالم، من السفر إلى مصر، للانتقال عبرها إلى قطاع غزة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

وفي داخل القطاع عاني آلاف المواطنین بسبب حرمانهم من السفر إلى الخارج، من بينهم مئات المرضى، الذين هم بحاجة ماسة للعلاج في الخارج، ولا تتوفر إمكانية لعلاجهم في مستشفيات القطاع. ومن بين الذين من السفر أيضاً حملة الإقامات في البلدان المختلفة، وتحديدًا مئات العاملين في الخارج.

وفي الأيام التي عمل فيها معبر رفح، تم تشغيله بشكل جزئي ولمدة 4 ساعات يومياً فقط، وإغلاقه يوم الجمعة من كل أسبوع، وفي أيام الإجازات الرسمية، وأدى ذلك إلى حرمان آلاف الفلسطينيين من السفر، وانخفاض عدد المسافرين بشكل كبير، حيث تمكن خلال شهر أغسطس 5,063 مواطناً فقط من مغادرة قطاع غزة، وعاد إليه 6,181 مواطناً، فيما أعادت السلطات المصرية نحو 113 مواطناً آخرًا، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وإيجاد حل للآلاف ممن يرغبون في السفر، لاسيما في فترة الصيف والتي يتضاعف فيها عدد المسافرين.